هتك كرامات النساء باسم الأديان والمذاهب الأرضية

سأحاول الحديث في هذا الموضوع الحساس كثيرا ... بلمحة تاريخية من الناحية الدينية والشرعية والإسلامية وبالحديث عن الناحية الدينية فهي بالضرورة تعني (الدينية الإلهية السماوية) ، أي إنها تعني دين الله وحده لا شريك له.

وبالحديث عن الناحية الشرعية فهي بالضرورة تعني (بالشرعية والدستور الإلهي السماوي والذي يكون مصدره الرسالات السماوية الإلهية).

أنيس محمد صالح

وبالحديث عن الناحية الإسلامية فهي تعني بالضرورة (بإسلام الوجه لله وحده لا شريك له

وأية تأويلات أو اجتهادات أو تفسيرات تتناقض وتتعارض مع مضمون وجوهر وروح الشروط الثلاثة أعلاه فهي بالضرورة تكون تأويلات أو اجتهادات أو تفسيرات باطلة جملة وتفصيلا لا محالة!!!

لقد حاولت أصلا البدء بهذا المحور, لأننا نعلم جيدا نحن معشر الدول العربية والإسلامية, بأنه يوجد اليوم الكثير من الاجتهادات والنواحي المذكورة أعلاه ولكن بصيَغ أخرى!!! وهي تتلخص بالتالي:

يوجد لدينا اليوم مرجعية تشريعية وفقهية أرضية مذهبية؟؟؟ وهم ممن يعرفون بمشرعي الملوك والسلاطين والأمراء والمشايخ غير الشرعيين؟؟؟ وهم أساسا لا علاقة لهم بدين وتشريعات الله جل جلاله السماوي ، لأنهم مشرعو الحاكم غير الشرعي!!! فهم بالضرورة غير شرعيين!!! فما بني على باطل فهو باطل؟؟؟

ويوجد لدينا اليوم مرجعيات إسلامية أرضية مذهبية؟؟؟ وهم ممن يعرفون بمشرعي الملوك والسلاطين والأمراء والمشايخ غير الشرعيين؟؟؟ وهم أساسا لا علاقة لهم بدين وتشريعات وإسلام الوجه لله جل جلاله السماوي!!!!!! فهم بالضرورة غير شرعيين!!! فما بُني على باطل فهو باطل؟؟؟

ومرورا بالمرجعيات الإسلامية الأرضية المذهبية السنية (على دين سادة وكفار قريش) والشيعية (على دين سادة وكُفار وملوك فارس) المذهبيتين في كل من إيران والعراق وغيرها مما تم التصدير له بتلك الأديان والتشريعات غير الإسلامية !!! والتي لا تمت إلى الإسلام لوجه الله بصلة؟؟؟

لقوله تعالى ومخاطبا الرسول سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام):

إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ (159) الأنعام

وقوله تعالى:

ولا تكونوا من المشركين (31) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (32) الروم

وقوله تعالى:

الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً وَنِفَاقاً وَأَجْدَرُ أَلاَّ يَعْلَمُواْ حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ {97} التوبة

وقوله تعالى:

وَلاَ يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ الْمَلاَئِكَةَ وَالنَّبِيِّيْنَ أَرْبَاباً أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ {80} آل عمران

وقوله تعالى:

اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ (3) الأعراف

والإسلام المذهبي والذي أنكره الله جل جلاله، يقوم أساسا بإسلام الوجه للإله الملك الوضعي الحاكم غير الشرعي؟؟؟ وهي كلها أدوات للتأليه والتعظيم غير الشرعيين؟؟؟ وهي كلها أسماء وصفات تأليهية لله جل جلاله وحده لا شريك له؟؟؟ فذو الجلال والإكرام هو الله جل جلاله (وذو باللغة العربية تعني صاحب) أي إن الله جل جلاله هو صاحب الجلالة وصاحب السمو الشرعي الإله المُعظم والمُفدى والمعبود, وليس هؤلاء غير الشرعيين الطغاة العُصاة أعداء الله جل جلاله والرسول وآل بيت الرسول (صلوات الله عليهم) !!!

واختصارا:

هؤلاء المشايخ غير الشرعيين ومشرعيهم غير الشرعيين, تاريخيا نجحوا بالسيف والحديد والنار ومنذ 1200 عام في تحقيق الأهداف التالية:

1 - العدوان والحرب على الله جل جلاله (بعدم إتباع أوامره ونواهيه) والإشراك به والإقران معه الرسول وابن عم الرسول وأحفاد الرسول, على الرغم من تحريمها في القرآن الكريم.

2 - العدوان والحرب على حدود ما أنزل الله جل جلاله على رسولنا ونبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) في كتاب الله جل جلاله (القرآن الكريم)!!!

3 - العدوان والحرب على رسول الأمم (الرسول الأمي) وخاتم النبيين سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وتجهيله!!! على أساس انه جاهل للقراءة والكتابة!!! وتحويله بعد موته... من رسول الله معني بتبليغ رسالة الله السماوية وهو حي يرزق, إلى إله آخر يشرع مع الله ونطقوه على هواهم (بعد موته وإنقطاع الوحي عنه) بأكثر من 250 عاما !!! وليشرعوا ومن خلاله ومن خلال آل بيته وعدوانا عليهم وجودهم غير الشرعي بنظام الوراثة والأسر الحاكمة.

4 - العدوان والحرب على الرسالات السماوية (التوراة الكريم والإنجيل الكريم), وإقصاؤها وإعتبارها ديانات لاغية بعد نزول (القرآن الكريم)!!! بما لم ينزل الله به من سلطان في القرآن الكريم.

5 - العدوان والحرب على أهل الكُتُب السماوية واعتبارهم كفارا وأنهم غير مسلمين!!!

6 - العدوان والحرب في تحريفهم عمدا لتفسيرات القرآن الكريم.

7 - تصديرهم لأديان مذاهبية إلى الأميين (في ماتعرف اليوم بالدول الإسلامية).

والتأثير الأكثر خطورة !!! يتمثل بعد أن هجروا القرآن الكريم (التشريع أو الدستور الإلهي) والذي يحفظ للإنسان القيَم والمثل والأخلاق والحقوق والكرامات وبقيمة حقيقية للإنسانية (والإنسانية هنا تشمل الرجل والمرأة معا).

وقد كرم الله المرأة في دين الله كما كرم الرجل على حد سواء ، ولم يفرق بين الرجل والمرأة من ناحية الحقوق والواجبات الدينية والشرعية والإسلامية.

لقوله تعالى:

إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا(35)

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا (36) الأحزاب

وكلها تتأتى وتتمحور من خلال إستخدام العقل الإنساني وبالعلم (علوم الله في السماوات والأرض وفي خلق الإنسان) ومما وهبه الله جل جلاله للرجل كما وهبه للمرأة من معجزات وقدرات عظيمة في خلق الإنسان, فقد قيدوا العقل ومنعوا الإنسان من أن يعقل أو يفكر ؟؟؟ كوسيلة أساسية ضرورية تضمن عمل جميع مؤسسات وهيئات المجتمع المدني الثقافي والحضاري!!! وحولونا إلى حالة من الغيبوبة؟؟؟ تحولنا فيها ومنذ 1200 عام إلى وحوش ضارية قاتلة وكواسر , ومن حالة إنسانية بشرية إلى حالة حيوانية بهائمية مسعورة بغياب كُلي عن تسخير ما سخر لنا الله جل جلاله من قلوب لنفقه بها وأعين لنبصر بها وأن نسمع أو نتدبر أو نستوحي من كتاب الله جل جلاله (القرآن الكريم) كمصدر للدساتير والتشريعات الإنسانية البشرية؟؟؟ وأصبح الناس وقد تحولوا إلى حالة من البلادة والتخدُر ومُبرمجين!!! ولا نزال نعيش أيام الجاهلية الأولى في العام 600 ميلادية!!! وغير قادرين على التفريق بين الحق والباطل والهدى والضلال والحلال والحرام والإنسان والحيوان؟؟؟ وحولوا موقع عقل الإنسان من قمة جسمه ... حولوه ليكون عقله موجودا تحت سرته (تحت سُرة البطن) ليكون حيوان أو بهيمة وكل تلك السلوكات والعلاقات المشبوهة هي لا تخدم في الحقيقة إلا الحاكم الدكتاتور غير الشرعي الطاغية وليسخرهم عبيدا له!!! وليأكل أموال الناس بالباطل.

ومما تقدم شرحه, فسنجد إن مانراه اليوم من تحجيم وهتك لكرامات النساء وتحقيرها باسم الإسلام!!! وتحويلها إلى بهيمة لا تفرق بين الحق والباطل والهدى والضلال والإنسان والحيوان وتحويلها إلى إناء لتفريغ الشهوة والتسفيه لا يمت إلى الدين لله والتشريع لله والإسلام لله بصلة ما يؤكد إن ما يسمى بحجاب المرأة اليوم ليس إلا بدع واختلاقات وافتراءات وطلاسم وتحريف للكلم عن مواضعه, وحق يراد به باطل من خلال أصحاب المرجعيات والأديان الأرضية المذهبية غير الشرعيين .

وكثير من النساء هن أنزه وأشرف وأطهر وأذكى من كثير من الرجال ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تقييدهن والجور عليهن وقد كرمهن الله في جميع كتبه ورسالاته السماوية.

ومما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك إن كل الأحكام والفتاوى اليوم هي من أديان مذاهبية وتشريعات مذاهبية !!! وإسلام مذاهبي ؟؟؟ ولا يمت إلى أديان الله وتشريعات الله وإسلام الله بصلة .

فالمرأة مثلها مثل الرجل لها كافة الحقوق وعليها كافة الواجبات , وهي الوحيدة من يقرر كيفية ظهورها أمام الله وأمام الناس... ولا يحق لكائن من كان أن يعرف المرأة بواجباتها!!! لأنها وللتاريخ أثبتت أنها أكثر جدارة وثقة واحتراما وشجاعة من كثير من الرجال.

كاتب وباحث إسلامي

المرأة والسياسة... المشاركة وشغل المناصب

كثيراً ما يتم الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة، ودور هذه المشاركة في التعبير عن تغييرات أساسية في أوضاع المرأة في البلدان التي تمنح المرأة حق المشاركة السياسية. لكن هناك خلاف على شكل المشاركة السياسية للمرأة، خاصة في البلدان النامية، والتي نحن منها. هل يكون بإعطائها حصة "كوتا" من التمثيل تفرض في الهيئات التمثيلية ولا يشغلها غير النساء، أو يتم ذلك بمنح النساء مواقع سياسية متقدمة في التشكيلات الحكومية، أم أن المشاركة تكون عبر تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة وقدراتها والتعامل معها من موقع التساوي الفعلي مع الرجل لا من خلال التساوي الشكلي، وهو ما يسمح بالتالي بتعديل أوضاع النساء؟

فاطمة شعبان

إن كل واحد من هذه الأسئلة يفترض جواباً ضمنياً، ولكل جواب منطقه والمدافعون والمدافعات عنه. فأصحاب نظرية حصة المرأة في التمثيل يبررون مطلبهم، بأن المجتمعات النامية لا تقبل بوصول النساء إلى الهيئات التمثيلية، لأن النظرة السائدة في المجتمع أنها أقل كفاءة من الرجل، وهذه النظرة تمنع المواطنين من التصويت للنساء. وبذلك تفشل عملية التمثيل السياسي للنساء إذا لم تفرض حصة معينة من النساء على الناخب، أو يتم تعيينها من قبل السلطة التنفيذية، وبذلك يتم اختبار النساء في العمل العام ويصبح هناك قبول مجتمعي لتمثيل النساء مع الوقت، والأداء الجيد للنساء في حقول الشأن العام يدعم هذا القبول.

لا تختلف نظرة أصحاب تمثيل النساء الحكومي عن سابقاتها، فهي تقيم نظرتها على وضع النساء في المواقع الحكومية على أساس تعويد المجتمع على الوجود النسائي في الهيئات التنفيذية الأولى التي تجعل النساء على صلة مع المواطنين، وتظهر للمواطنين قدرة المرأة على إدارة الوزارة بوصفها أرفع منصب تنفيذي. وبالتالي تجعل إمكانية قبول الوجود النسائي في الهيئات القيادية الأولى وفي المواقع التمثيلية أكثر سهولة.

النظرة الثالثة وهي الأكثر شمولاً وتعقيداً، تعتمد على تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة وقدراتها، وهو ما يحتاج إلى ثورة على كل المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسية... وهي مسار يحتاج إلى وقت وعمل طويلين. فالنظرة التي صاغها المجتمع عن الأدوار الاجتماعية لكل من المرأة والرجل هي نظرة تم بناؤها خلال قرون، ولا يمكن تغييرها خلال سنوات. ونظرة المجتمع إلى السياسة بوصفها ميداناً للرجال فقط هي نظرة ثابتة في مجتمعات ذكورية بامتياز.

كما أن النظرة والبنية الثقافية للمجتمع تعطيان مواقع تفوقية للرجال، وتنظر إلى المرأة بوصفها أقل في كل شيء. وهناك آلاف التفاصيل التي يمكن التدليل من خلالها على هذه النظرة الاجتماعية للمرأة، وتفكيك هذه النظرة يحتاج إلى جهد مكثف من قبل حركة نسائية تعي أهدافها، ورغم المصاعب الكبيرة التي تعترض هذه النظرة، إلا أن الأفق ليس مغلقاً. إن مطلب دمج المرأة في جميع مجالات المجتمع وبوصفها عضواً مساوياً للرجل في الحقوق والواجبات، هو مطلب قائم منذ عقود، وسيبقى قائماً لعقود قادمة.

وإذا كان الأساس النظري الذي تتم المطالبة به بهذه الحقوق مبنياً على مبادئ وأسس قوية لا تفرق بين الرجل والمرأة، فإن الممارسة الاجتماعية أقوى من أي معطيات نظرية. فإذا كان من الصحيح أن هناك إنجازات مهمة في أوضاع النساء جرت خلال العقود الأخيرة، على مستويات التعليم والخروج إلى العمل، ولكنه في إطار النظرة التقليدية للأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل. وما تزال النساء يعانين من الأمية والفقر، ومن عدم توفر فرص العمل، ويمارس عليهن العنف بأرقام مرعبة... فرغم الإنجازات المهمة، إلا أن الواقع يبقى مختلفاً عن البيانات التي تتم صياغتها لإعطاء صورة إيجابية عن الأوضاع التي تحققت للنساء في الكثير من البلدان، والتي نجد في الكثير منها والتي تدعي أوضاعاً متقدمة للنساء، أن أوضاعهن أكثر قسوة من أي تصور.

لا شك بأن دور المرأة وقدرتها على المساهمة في بناء المجتمع الذي تعيش فيه، يعودان إلى قدرة هذا المجتمع على قبول المرأة كمواطن طبيعي، وأكثر ما يتطلب هذا الاعتراف هو دورها في الشأن العام، وخاصة في التمثيل السياسي. ومع تمسك المجتمع بحزمة واسعة من المفاهيم التقليدية التي تحصر المرأة في دور الحفاظ على النسل وإدارة مطبخ البيت وترسيخ هذه المفاهيم في الثقافة اليومية، وهو ما يضع حواجز مرتفعة أمام خروج المرأة عن دورها التقليدي ويشكل عائقاً أساسياً أمام دمج المرأة، لا في المستوى السياسي فحسب، بل وفي المستويات الأخرى، مما يُبقي دورها محبطاً على الدوام.

كما أن مكانة المرأة لا تتعلق بموقعها في البنى الاجتماعية، والحصار الاجتماعي الذي يُفرض عليها، بل وبوعي المرأة لذاتها ولدورها ولقوتها كفرد وكمجموعة اجتماعية، وهذا ما هو غائب حيث لا نجد هناك حركة نسائية واضحة المعالم والأهداف، وهي حركات تعتمد على الهوامش التي توفرها الأحزاب السياسية، ولكنها ليست حركات نسائية أصيلة تعتمد هموم ومتاعب وقضايا المرأة كأساس للعمل، بقدر ما يكون ذلك هامشياً في عملها، حتى في إطار المنظمات النسائية، لأن ولاءها بالأساس للقضية الأساسية التي يعمل من أجلها الحزب وليس لقضايا النساء، التي تبقى هامشية وعنواناً دعائياً لا غير.

فمشكلة المرأة وعلاقتها بالسياسة، لا تكمن فقط في الوصول إلى المواقع السياسية الأولى، لأن هذا الوصول في كثير من الأحيان وصول خادع. فوصول المرأة إلى موقع سياسي في قمة هرم السلطة لا يعني أن هناك تغييراً في النظرة الاجتماعية للمرأة، وإعادة النظر في الدور السياسي لها، بقدر ما يكون ذلك نوعاً من الديكور السياسي، بلا فعالية، وبلا انعكاس، والتمثيلات الديكورية تقوم على ترسيخ القاعدة لا على خرقها، من أجل ذلك فإن المناصب الوزارية التي شغلتها النساء في العالم العربي، ما هي إلا مواقع هامشية.

إن العمل الحاسم يجب أن يكون في القاعدة، وهي وحدها الكفيلة بتغيير الصورة، والدور الرئيسي يقع على عاتق المرأة ذاتها، رغم أن مشكلة المرأة ليست مشكلة ذاتية للنساء بقدر ما هي مشكلة مجتمع نصفه معطل، ومشكلة مجتمع يعمل بنصف قدرته هي مشكلة تكاد تكون مستعصية.

إن معركة المرأة معركة مزدوجة دائماً، وهي كذلك في مجال المشاركة السياسية، هي معركة من أجل الحصول على الحقوق الطبيعية للنساء لأنهن يشكلن نصف المجتمع، وهي معركة من أجل الوصول إلى الديموقراطية. فالديمقراطية وحدها التي توفر الأساس الذي يعطي المرأة المجال الذي تعبر من خلاله عن ذاتها ومشاكلها وتطالب بحقوقها. فالمشكلة أصلاً تتعلق بالقمع المزدوج الذي تعاني منه المرأة، وهو لا حل له إلا بتغيير نظرة المجتمع إلى المرأة، وهو نفسه ما يؤدي إلى التعديل الطبيعي بنسبة تمثيل النساء في الإطار الحكومي أو التمثيلي. وبذلك لا تبقى المرأة أسيرة منحة الرجل والسلطة السياسية القائمة، بمنحها حصة تمثيل هنا ومنصب سياسي هناك، وقد أثبتت أن هذه المنحة لا تلبث أن تزول عندما يعود المانح عن منحته لأنها تمثيل مفتعل، وليس أصيلاً. وبذلك تعود الأشياء إلى أصلها، وأصلها أن معركة المرأة مع الظلم هي معركة نسائية قبل أي شيء آخر.

كاتبة فلسطينية

ماذا بعد نهاية حقبة نهج التطرف؟

توجد الآن جملة مؤشرات تدل على سقوط نهج التطرف الذي هيمن على العالم في العقد الأول من القرن الجديد. وإذا كانت الممارسة الديمقراطية في الولايات المتحدة قد أفرزت إدارة جديدة يرأسها باراك أوباما وتتسم بالاعتدال ورفض التطرف، فقد سبق ذلك سقوط نهج إدارة بوش من حيث تعثر هذه الإدارة في تحقيق أجندتها بواسطة القوة العسكرية وبشعارات التطرف التي قامت عليها.

لقد عاشت المنطقة العربية حقبة خضعت الأحداث فيها لمتطرفين دينيين وسياسيين تولّوا حكم أكبر قوة في العالم (الولايات المتحدة) وأكبر قوة إقليمية في الشرق الأوسط (إسرائيل)، بينما لم تغب سمة التطرّف الديني والسياسي أيضاً عن بعض من رفعوا شعار مواجهة مشاريع التطرف الأميركي والإسرائيلي.

فقد كان العام 2001 هو عام بدء حكم «المحافظين الجدد» في أميركا مع ما حصلت عليه إدارة بوش من دعم التطرف العقائدي لها بالطابع الديني المسيحي، كما كان عام وصول شارون لرئاسة حكم إسرائيل على قاعدة تطرف ديني يهودي، مع بروز «القاعدة» ووقوع أحداث الإرهاب في أميركا وغيرها على أيدي جماعات متطرفة بطابع ديني إسلامي.

السمة المشتركة بين كل جماعات التطرف هنا وهناك، أنها استخدمت العنف المسلح بأبشع صوره ولم تميز بين مدني وعسكري، مما جعل «الحرب على الإرهاب» حرب مزيج الخطايا التي يخدم كل منها الآخر عملياً، وإنْ كان يناقضه نظرياً.

وكانت إدارة بوش هي المسؤولة عن إشعال مشاعر الغضب، في العالم بأسره، ضد الولايات المتحدة حينما قامت بشن حرب على العراق دون أية مشروعية دولية ولصالح أجندة الحاكمين في واشنطن. وكانت السياسة الأميركية في العراق هي المسؤولة عن تشجيع الفلتان الأمني فيه وتحويله لساحة صراع مع جماعات التطرف العربية والإسلامية التي انتقلت من حال التمركز في العراق إلى توسيع الدائرة الإرهابية في عموم المنطقة.

وما بين التطرّف هنا، والتطرّف المعارض هناك، تهددت وحدة بعض الكيانات العربية، وتهدّد الاستقرار والأمن والاقتصاد والحياة الاجتماعية في أكثر من بلد عربي.

إدارة بوش كانت ترى أنّ «الفوضى» في المنطقة العربيّة قد تكون مدخلاً لأوضاع أفضل، في حين أنّ هذه «الفوضى» حملت مؤشرات لحروب أهلية وشروخ في المجتمعات العربية وبيئة ممتازة لمزيد من جماعات العنف المسلح والإرهاب، وكانت هذه «الرؤية» الأميركية لمستقبل المنطقة مدعومة بقوات أميركيّة وبعناصر ضغط سياسي واقتصادي وأمني على أكثر من صعيد.

أما نهج التطرّف الإسرائيلي، الذي استفاد أولاً من هذه الأحوال كلّها ومما حدث في سبتمبر 2001، فقد وصلت أيضاً ممارسته العدوانية الإرهابية على الشعبين الفلسطيني واللبناني إلى طريق مسدود، بل إلى عجز عن إنهاء ظاهرة المقاومة ضدّ الاحتلال، رغم كل المحاولات الإسرائيلية والأميركية للمزج بين الإرهاب المرفوض والمقاومة المشروعة.

لقد كانت حقبة سوداء ظالمة ومظلمة عاشتها المنطقة العربيّة في السنوات الماضية ومما لا شكّ فيه أنّ ضعف التطرف في أحد الطرفين سيضعف حتماً التطرّف في الطرف الآخر. وأعتقد أنّ السنوات القليلة القادمة ستشهد انحساراً واسعاً لقوى جماعات التطرّف في العالم كله، لكن سيبقى السؤال في المنطقة العربية عن مدى جاهزية الأطر البديلة فكرياً وعملياً لنهج التطرف!

فالمشكلة الآن على المستويين الداخلي والعربي العام، هي في غياب الرؤية المشتركة التي منها تنبثق برامج العمل المناسبة للمرحلة القادمة ولكيفية التعامل مع المتغيرات الحاصلة دولياً وإقليمياً.

إن الواقع العربي الرّاهن يعاني من حال التمزّق على المستويات كلها، بما فيها حال الأوضاع في فلسطين والعراق ولبنان، وهي الساحات التي شهدت معظم الصراعات في الحقبة الماضية. كذلك كان الانقسام جارياً حول القضايا التي لا يجوز أصلاً الفصل بينها. فشعار الديمقراطية كان نقيضاً لشعار التحرّر الوطني، أو بالعكس!

صبحي غندور صبحي غندور

والولاء الوطني تحول إلى تنكّر للعروبة وللعمل العربي المشترك! والاختلافات الدينيّة أصبحت خطراً على الوحدة الوطنية! ولأنّ الحركة السليمة هي الّتي تنبع من فكر سليم.. ولأنّ الفكر السليم هو الّذي يستلهم نفسه من الواقع ليكون حلاً لمشاكله، فإن المرحلة القادمة تستوجب من المفكرين العرب العمل لبناء نهضة عربية تكون بديلاً لطروحات التطرف الديني والسياسي، ومدخلاً لمستقبل عربي أفضل.

إن الوصول للنهضة يتطلّب التشجيع على الحياة الديمقراطية السليمة في كل البلاد العربية. كما تتطلب الديمقراطية التمييز بين أهمية دور الدين في المجتمع وفي الحياة العامة، وبين عدم الزج به في اختيار الحكومات والحاكمين وأعمال الدولة ومؤسساتها.

إن النهضة العربية المنشودة تعني القناعة بوجود هوية عربية حضارية مشتركة بين البلاد العربية، وبأن تحقيق النهضة يستوجب الضغط على كل المستويات الرسمية العربية من أجل تحقيق التكامل العربي والسير في خطوات الاتحاد التدريجي بين الدول العربية.

إن النهضة العربية تعني انتقالاً من حال التخلف والفساد والفقر والأمية، إلى بناء مجتمع العدل وتكافؤ الفرص والتقدم العلمي. مجتمع تشارك فيه المرأة العربية بشكل فعال في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

الحال نفسه ينطبق على ما تعيشه الأمة العربية الآن من ظواهر انقسامية مرضية بأسماء طائفية أو مذهبية أو عرقية، حيث ينظر البعض إليها من أطر جغرافية ضيّقة، وبمعزل عن الفهم الخاطئ أصلاً للدين أو للهوية القومية اللذين يقوم كلاهما على التعددية ورفض التعصب أو الانغلاق الفئوي.

إن الدعوة للنهضة العربيّة والوصول إليها يفرضان التمييز بين الإرهاب المنبوذ وبين الحق المشروع في مقاومة الاحتلال على الأرض المحتلة. أيضاً، الالتزام برفض أسلوب العنف في العمل السياسي داخل المجتمعات العربية، وباختيار نهج الدعوة السلميّة والوسائل الديمقراطيّة لتحقيقها.

لكن لا يجوز طرح «الفكر الديمقراطي» بمعزل عن حرية الأوطان وهويتها العربية، أو عن وحدة المجتمعات وقضية العدالة الاجتماعية، فذلك يعيد الفكر العربي إلى «الأحادية» التي ميزت في القرن الماضي الطروحات الفكرية العربية.

فالفكر الليبرالي العربي المتأثّر بالغرب، كان في مطلع القرن العشرين يطرح نفسه نقيضاً للدين وللهوية القومية، في مقابل تيارات دينية أو قومية أحادية التفكير أيضاً.

ثمّ جاءت نهاية القرن العشرين لتسود فيها طروحات الفكر الإسلامي التي تصادمت في معظمها مع الهوية القومية ومع المسألة الديمقراطية، كما أنّ بعض الحركات الإسلامية استباح استخدام العنف المسلّح ضد أبناء الوطن الواحد لمجرد الاختلاف معهم أو بحجة العمل لتغيير المجتمع!

فلا الفكر القومي العربي استقام في القرن العشرين على ركائز سليمة، ولا طروحات الفكر الإسلامي كانت ناضجة وواضحة المفاهيم أو مكتملة العناصر، ولا الطروحات الديمقراطية وحدها الآن تغني من جوع أو تحرّر أرضاً أو تحفظ وحدة شعب.

إنّ تباشير قرب نهاية نهج التطرف، ودخول العالم في أولويات الأزمات الاقتصادية، هي سمات لمرحلة قادمة يحتاج فيها العرب إلى فكر معتدل ينهض بهم، وإلى تكامل بين أوطانهم يحسن استخدام ثرواتهم ويحصن مجتمعاتهم المعرضة لكل الأخطار.

مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن